Distribution: Restricted **EB 2004/83/INF.10/Rev.1** 28 January 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

البيان الختامي الذي ألقاه
الرئيس لينارت بوغه
أمام الدورة الثالثة والثمانين للمجلس التنفيذي

المدراء الموقرون،

أود أن أُجمل ما دار من مناقشات، وأُبرز ما أتخذ من قرارات في هذه الدورة.

بدأ المجلس مداولاته بالنظر في الإطار التشغيلي لمبادرة الصندوق لتعميم الابتكار (الوثيقة EB 2004/83/R.2) وأقر تطبيقها على النحو المحدد في ذلك الإطار. ورحب المدراء ترحيباً حاراً بهذه المبادرة الهادفة إلى ترويج الابتكارات ذات الأثر الإيجابي على ظاهرة الفقر الريفي. وأشار هؤلاء إلى أن المبادرة، التي أُطلقت بمساهمة سخية من حكومة المملكة المتحدة، تشكل خطوة هامة على طريق تطور الصندوق. وأثنى المدراء على الوثيقة وعلى العرض التوضيحي الذي تم تقديمه أثناء الدورة. وبناء على طلب بعض المدراء فإن هذا العرض سينشر على الموقع الشبكي للصندوق.

وأثناء المداولات الشاملة بشأن المبادرة وإطارها التشغيلي، سُلطت الأضواء على المبادئ التشغيلية للمبادرة وعلى إجراءات الموافقة، والرصد، والتقييم فيها، بما في ذلك الإشارة إلى معايير انتقاء المشروعات (وكذلك التمويل المشترك من بنود الميزانية الأخرى في الصندوق). وأكد العديد من المدراء أهمية الرصد ورفع التقارير بصورة فعالة إلى المجلس.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

ونظر المجلس في برنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2005 (الوثيقة EB 2004/83/R.3)، إلى جانب تقارير لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2004/83/R.4 وتصويبها) وتقارير لجنة التقييم عنها (الوثيقة EB 2004/83/R.6). ورأى المدراء أن الوثيقة، إلى جانب الاستعراضات الشاملة للمقترحات، تمثل خطوة واسعة إلى الأمام. وأثنى المدراء على الجهود التفاعلية للجان مع موظفي الصندوق وأزجوا التهنئة إلى كل المعنيين على ما قاموا به من عمل كبير.

ووافق المجلس على برنامج العمل لعام 2005 عند مستوى 500 مليون دولار أمريكي، والمشتمل على برنامج للقروض بقيمة 450 مليون دولار أمريكي وآخر للمنح بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وسيتوزع برنامج المنح بالتساوي على نافذة عالمية/إقليمية ونافذة قطرية بما في ذلك عنصر منح اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقر بعض المدراء بأن مستوى برنامج العمل قد تزايد باطراد (زاد بنسبة 18% عن مستوى الفترة 2003–2005 وبنسبة 28% عن مستوى الفترة 2002–2005)، إلا أنهم أعربوا عن الأمل في مواصلة تعزيز الزيادة المخطط لها لعام 2005. وكررت الإدارة القول بأن المستوى المزمع لبرنامج العمل لعام 2005 خاضع للتعديل أثناء العام وفقاً لحجم الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، فإن الإدارة ستسعى إلى تحقيق المستوى الأقصى الممكن في ظل هذا القيد.

وأقر المجلس اعتماد تمويل تجهيز البرامج بقيمة إجمالية قدرها 29.9 مليون دولار أمريكي. كما جرت الموافقة على استخدام مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى أي رصيد غير ملتزم به لعام 2004، في تغطية تكاليف البرنامج التجريبي للحضور الميداني، وعلى الاستخدام المقترح للمساهمات التكميلية لكندا والمملكة المتحدة طبقاً للفقرتين 75 و76 من الوثيقة EB 2004/83/R.3.

وأدلى المدراء بملاحظات واقتراحات بشأن الطرق المقبلة المستخدمة في الميزانية الإدارية لعرض التكاليف غير المتكررة والنمو الحقيقي الصفري، وسنراعي ذلك في مقترحات العام المقبل. ووافق المجلس على إحالة الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2005 البالغة قيمتها 53.3 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة، إلى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والعشرين بغرض الموافقة.

وأخيراً استعرض المجلس الميزانية الإدارية لمكتب التقييم لعام 2005، البالغة قيمتها 4.69 مليون دولار أمريكي، ولاحظ عزم المكتب على إجراء تقييم على مستوى المؤسسة لسياسة التمويل الريفي في الصندوق خلال عامي 2005 و2006. وفوض المجلس بعد ذلك بإحالة الميزانية الإدارية للمكتب لعام 2005 إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

وقرر المجلس رفع مشروع قرار عن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.5) إلى مجلس المحافظين لاعتماده في فبراير/شباط عام 2005، ولاحظ المجلس الزيادة المقترحة في عدد ممثلي القائمة جيم في هيئة المشاورات. وخلال المناقشات، طرح اقتراح للنظر في الفصل بين رئاسة دورات هيئة مشاورات التجديد السابع ورئاسة الصندوق. وبما أن هذا الاقتراح يستدعي نقاشاً معمقاً لا يتوافر الوقت اللازم له للمجلس، وتفادياً للإخلال بتوقيت إنشاء هيئة مشاورات التجديد السابع، فقد تقرر إرجاء النظر في هذا الاقتراح إلى فترة التجديد الثامن.

ودرس المجلس تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة الخامسة الخاصة للجنة التقييم (الوثيقة EB 2004/83/R.6) وأقره. ثم وافق المجلس، بناء على توصية اللجنة، على الصيغة المعدلة لاختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي على نحو ما هي مدرجة في الوثيقة EB 2004/83/R.7 ومنقحة بالوثيقة EB 2004/83/C.R.P.1، على أن يسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2005. وفي ظل هذه الاختصاصات الجديدة، فإن نطاق عمل اللجنة سيتوسع ليشمل: استعراض التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات وأي تعديل على نظام إدارة النتائج والأثر في المستقبل؛ واستعراض مقترحات السياسات التشغيلية، المنبثقة عن دروس التقييم وتوصياته، قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي. وستنصب عمليات الاستعراض هذه على الاستفادة من الدروس والتوصيات المستندة إلى عمليات التقييم.

وأحاط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في التقرير المرحلي الخامس عن التقدم المحرز في التقييم الخارجي المستقل للصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.8) الذي تقدم به مدير مكتب التقييم. وأكد رئيس الصندوق الأهمية التي تعلقها الإدارة على التقييم الخارجي المستقل. وهكذا فإن رد الإدارة على التقييم سيناقش جنباً إلى جنب مع مشروع التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل في دورة المجلس في أبريل/نيسان عام 2005. وبالنظر إلى أهمية التقرير المذكور فقد أبرز المجلس الحاجة إلى تخصيص وقت كاف للمجلس في دورة أبريل/نيسان لإجراء مناقشة شاملة لاستنتاجات التقييم الخارجي المستقل وتوصياته.

واستعرض المجلس التقرير المتعلق بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2004/83/R.9) ووافق على المقترحات المتعلقة بزيادة تخفيف ديون كل من نيجيريا وإثيوبيا. ولاحظ المجلس جهود الصندوق المتواصلة لتوفير التمويل اللازم لتغطية التزاماته المتعلقة بتخفيف الديون، ولاسيما ضمان الوصول إلى الموارد الأساسية إلى الصندوق الاستئماني للبنك الدولي. ووافق المجلس على إحالة التقرير المرحلي الذي جرى استعراضه إلى مجلس المحافظين في دورته المقبلة.

وشهد المجلس نقاشاً ثراً حول التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2004/83/R.10 وضميمتها). وتم الاتفاق على أن تقوم الإدارة على الفور بإرسال خطابات إلى السلطات المسؤولة في كل بلد مقترض مؤهل، بحيث تنطلق العملية المتعلقة بتقديرات الأداء القطرية. وجرى التأكيد على أن هذه التقديرات تتعلق فحسب بعام 2005 وأنه سيعاد النظر فيها للسنة التالية مع توافر المزيد من المعلومات والبيانات.

وفي هذا السياق، تم الاتفاق أيضاً على نشر التقديرات والدرجات والمخصصات القطرية للعام 2005 بحلول 15 يناير/كانون الثاني عام 2005. وسيتضمن ذلك تقديرات الأداء الشاملة إلى جانب كل العناصر المعروضة في الضميمتين الأولى والثانية من الوثيقة EB 2004/83/R.10/Add.1. وأوصى المجلس كذلك برفع تقرير مرحلي إلى مجلس المحافظين في دورته المقبلة.

ثم استعرض المجلس وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المتعلقة بكل من كوستاريكا (الوثيقة EB 2004/83/R.11)، وجورجيا (الوثيقة EB 2004/83/R. 12)، وباراغوي (الوثيقة EB 2004/83/R. 14)، وكذلك أول وثيقة من وثائق الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية تُعرض على المجلس، والتي تتعلق بجزر المحيط الهادي (الوثيقة EB 2004/83/R.13). وحظيت تعليقات واقتراحات المدراء بشأن إدماج المتطلبات الجديدة مثل نظام تخصيص الموارد

على أساس الأداء، ونظام إدارة النتائج والأثر، والبرنامج التجريبي للحضور الميداني في هذه العملية بالكثير من التقدير، وستراعى في عمليات التطوير المقبلة لوثائق الإطار الاستراتيجي هذه.

واستعرض المجلس بعد ذلك الوثائق المتعلقة بالموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2004/83/R.15 وضميمتها) ولاحظ أن إجمالي التدفقات الصافية بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2004 قد بلغ حسب التقديرات 522.5 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ كاف لتغطية المقادير المطلوبة للمقترحات المعروضة أمام هذه الدورة ولالتزامات القروض والمنح المعتمدة حتى هذا التاريخ. وبلغت قيمة الاستخدام الصافي لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً في عام 2004 الصفر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المنتظر أن يكون الصندوق قادراً، وبفضل المساهمات الضخمة الاستثنائية في عام 2004، على تغطية نحو 55 مليون دولار أمريكي من سلطة الالتزام بالموارد مقدما، وبالتالي فستخفض المقادير المرحلة من هذه السلطة في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 لتبلغ نحو 276.1 مليون دولار أمريكي. على أن الحاجة قد تدعو بالنسبة للعام القادم لمبلغ إضافي قدره 150 مليون دولار أمريكي من سلطة الالتزام بالموارد مقدما.

وتمت الموافقة خلال هذه الدورة على سبعة عشر برنامجاً ومشروعاً، خمسة منها في أفريقيا، وأربعة في آسيا والمحيط الهادي، وأربعة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأربعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ونال الاقتراح المتعلق بالسودان الموافقة ولكن على أساس اتفاق واضح على أن القرض لن يوقع إلى حين الامتثال إلى الشروط المتعلقة باتفاقية السلام الشاملة، والمحددة في الفقرة التنفيذية 3 من قرار مجلس الأمن رقم 1574 الصادر عام 2004. وسيدون امتناع الولايات المتحدة عن الموافقة على مقترحات برنامجي السودان وجمهورية تنزانيا المتحدة في محاضر الجلسات. واستجابة للمخاوف التي أُثيرت بشأن الافتقار إلى إطار سياساتي للنهج القطاعية، فإن الصندوق سوف يرفع إلى المجلس التنفيذي في دورة إبريل/نيسان 2005 سياسة للنهج القطاعية. ولن ينظر المجلس في أية مقترحات أخرى للنهج القطاعية ما لم تتم المصادقة على مثل هذه السياسة. وتم التأكيد من جديد على أن النهج القطاعية لتنزانيا لم تكن مساندة للميزانية.

كما أن هذه المحاضر ستشير أيضاً إلى امتناع السويد عن الموافقة على الاقتراح المتعلق ببرنامج زامبيا، إضافة إلى الإشارة إلى أن المدير التنفيذي الممثل لسويسرا لم يتمكن من الانضمام إلى الإجماع في الموافقة على مشروع إكوادور.

وأُقر الاقتراحان المتعلقان بالبرازيل وإندونيسيا، واللذان لم تُستكمل المفاوضات بشأنهما قبل دراسة المجلس لهما، وذلك على أساس توجيه انتباه المجلس في دورة مقبلة إلى أي تغييرات مهمة في الشروط المعروضة على هذه الدورة تنشأ أثناء المفاوضات.

كما جرت الموافقة على ثمانية مقترحات تتعلق بالمنح في هذه الدورة، أُدرجت أربعة منها في اقتراحات المشروعات/البرامج المعروضة، اثنان في ظل نافذة المنح العالمية/الإقليمية واثنان في ظل نافذة المنح القطرية، بما يتماشى مع السياسة الجديدة للتمويل المنحي.

واستعرض المجلس الوثيقة المتعلقة بأنشطة المشروعات المزمعة للفترة 2004-2005 (الوثيقة EB 2004/83/R.39)، ولاحظ المعلومات المقدمة عن المشروعات المدرجة في الذخيرة ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الجاري تحضيرها والمزمعة لعام 2005.

ثم قام المجلس باستعراض وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.40). وفي التقرير الشفوي المقدم، لاحظ المدراء أن قيمة وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات المسددة حتى تاريخه وغير المؤيدة بوثائق مساهمات بلغت 434.6 مليون دولار أمريكي، أي أنها تعادل نسبة 86 في المائة من قيمة التعهدات. ووصلت قيمة التعهدات الإجمالية، بما في ذلك المساهمات التكميلية، إلى 505.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 90.2 في المائة من المقدار المستهدف والبالغ 560 مليون دولار أمريكي. ومرة أخرى جرى حض الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد تعهداتها مقابل التجديد السادس إلى القيام بذلك في أسرع وقت.

واستعرض المجلس التقرير عن حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثالث من العام 2004 (الوثيقة EB 2004/83/R.41 وضميمتها). كما تم تقديم تقرير شفوي يحتوي على أرقام محدَّثة. ولاحظ المدراء أن العائد التراكمي الصافي الفعلي بلغ 80 مليون دولار أمريكي في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 2004، وهو ما يمثل معدل عائد صاف تراكمي قدره 3.45 في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2004، بما يعادل عائداً سنوياً تقديرياً قدره 4.14 في المائة. ويعتبر هذا جيداً بالمقارنة مع العائد المستهدف للسنة التقويمية 2004 والبالغ 3.5 في المائة.

ورحب المدراء بالجهود التي يبذلها الصندوق للحد من تقلب حافظة الاستثمارات عبر الاحتفاظ بجزء من الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق بما قيمته 400 مليون دولار أمريكي. وفي ضوء تحليل تصورات التمويل المختلفة فقد اتخذ قرار بتصفية حافظة الأسهم وجزء من الحافظة الحالية للسندات الحكومية وباستثمار حصيلة التصفية في حافظة الأوراق المحفوظة حتى الاستحقاق. وجرى الإقرار بأن هذا النهج سيسهم في الحد بشكل أكبر من تقلب الحافظة. وسيتلقى المجلس في أبريل/نيسان عام 2005 تقريراً عن حالة التنفيذ.

وقُدم إلى المجلس تقرير عن النفقات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.42) الذي وفر معلومات إضافية عن النفقات التقديرية لأعمال تجديد ذلك المقر. وأعرب المدراء عن ارتياحهم لأن الميزانية المعدلة تبلغ الآن 3.4 مليون يورو، وهو ما يشكل انخفاضاً بمقدار 1 مليون يورو عن التقديرات التي طرحت في سبتمبر/أيلول. وسيعكس الاقتراح المحال إلى مجلس المحافظين هذه التقديرات الجديدة.

واستعرض المجلس بعد ذلك تقرير لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2004/83/R.43) وأقر، بناء على توصية اللجنة، المبادئ التوجيهية لتوريد السلع والأشغال والخدمات الاستشارية بموجب قروض ومنح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بما في ذلك التعديلات المدرجة في الفقرة 29 من الوثيقة EB 2004/83/R. 43. وفي هذا الصدد جرى الاتفاق على أن السياسة الخاصة بهذه المبادئ وتنفيذها ستخضع للاستعراض بعد ثلاث سنوات. وسيُسجل امتناع الولايات المتحدة في محاضر جلسات هذه الدورة.

وقام المجلس باستعراض التقرير المرحلي عن البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.44) ورحب بالتقدم المحرز المتمثل في استكمال تصميم المبادرات الخمس عشرة جميعاً ودخول أربع

منها مرحلة التشغيل. ورداً على التساؤلات المتعلقة بالمرافق الشبكية الموسعة للصندوق، جرى التوضيح بأن التركيز ينصب على ضمان انخراط كل الجهات المعنية بتنفيذ المشروعات المعانة من الصندوق. وفيما يتصل برصد بعض جوانب البرنامج التجريبي، تم الاتفاق على أن هناك قواسم مشتركة لكل المبادرات، غير أن المؤشرات المخصوصة قد تتباين من سياق قطري إلى آخر.

واستعرض المجلس التقارير المرحلية المتعلقة ببرنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (الوثيقة EB 2004/83/R..45)، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الوثيقة EB 2004/83/R.46)، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي (الوثيقة EB 2004/83/R.47). وأوصى المجلس بإحالة التقريرين الأولين إلى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والعشرين، على نحو ما عرضا به عليه، وبإعداد تقرير أشمل للائتلاف الدولي المعني بالأراضي لطرحه أمام مجلس المحافظين.

ثم فوض المجلس رئيس الصندوق بالتفاوض وبإنجاز مذكرة تفاهم بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق (الوثيقة EB 2004/83/R.48) وكذلك اتفاقية تعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الوثيقة EB 2004/83/R.52).

ولاحظ المجلس مخطط الأحداث المنتظرة المرافقة لدورة مجلس المحافظين عام 2005 (الوثيقة EB 2004/83/R.49)، ووافق على مواعيد دوراته لعام 2006 (الوثيقة EB 2004/83/R. 50) وقام بتغيير موعد دورته في سبتمبر/أيلول عام 2005 ليصبح 7–8 سبتمبر/أيلول عام 2005. كما وافق المجلس على تعديل تركيب لجنة التقييم حيث حلت آيرلندا محل كندا كعضو فيها.

وأخيراً، وافق المجلس على نشر الوثائق المرفوعة إلى هذه الدورة في موقع الصندوق الشبكي العام. وستُنشر الوثيقة المتعلقة بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2004/83/R.10 وضميمتها) في 15 يناير/كانون الثاني عام 2005.

المدراء الموقرون،

بهذه الدورة تصل فترة ولاية سري لانكا كعضو مناوب إلى نهايتها. ولهذا فلا بد لي من أن أعرب عن شكري لممثلها، وأن أحمِّله الشكر للسفير رودني بيريرا لما وفراه من إرشادات بناءة لنا في مداولاتنا هذا العام.

كما أود أن أودع السيد أرييل فرنانديز، المدير التنفيذي الممثل للأرجنتين، الذي شغل هذا المنصب لفترة طويلة كما كان منسق الدول الأعضاء في القائمة جيم على مدى السنوات الخمس الماضية. وطيلة هذا الوقت أغنت جهوده الدؤوبة والمخلصة مداولات مجلسنا هذا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد فرنانديز مثَّل باقتدار بلاده وبلاد القائمة جيم على حد سواء في المفاوضات المتعلقة بالتجديدين الخامس والسادس للموارد. ولقد كانت مداخلاته محفزة ومتحدية في الوقت ذاته، على أنها كانت على الدوام تسهم في التوصل إلى توافق الآراء. وأود أن أعرب باسم كل الحاضرين عن الشكر لزميل، وصديق، لا بل لصديق بحق. ونحن نتمنى له بصدق كل النجاح في أنشطته المقبلة.

سيداتي وسادتي،

قبل أن أختتم هذه الدورة، وبالنظر إلى أنها اتسمت بالمشقة على وجه الخصوص، فإني أود أن أتقدم بالشكر إلى العديد من الموظفين الذين عملوا دون كلل لتسهيل مسيرتها. وإني لعلى ثقة من أنكم تقدرون، مثلي، ما بذله هؤلاء الموظفون من جهود وما أبدوه من مهارة مهنية. كما أتوجه بكلمة شكر خاصة إلى السيدة كارين جيمونا التي وفرت المساعدة، على مدى سنوات عديدة، لا لسكرتير الصندوق فحسب بل ولي أيضاً في عقد هذه الدورات، علماً بأنها كانت كذلك نقطة مرجعية أساسية للكثير من مدراء المجلس التنفيذي. وبما أن كارين ستتقاعد في شهر مارس/آذار القادم فإن هذه الدورة هي دورة المجلس الأخيرة التي تشارك فيها.

وفي الختام، أعرب لكم جميعاً عن شكري لمساهماتكم القيمة في دورتنا هذه، وعن أطيب أمنياتي لكم مع حلول نهاية العام، بل وعن تمنيات أجمل بمناسبة العام الجديد. رافقتكم السلامة.